مجلة

منبر الدراسات الشرعية

دورية أكاديمية متخصصة محكمة تعنى بالدراسات الإسلامية

يصدرها منبر الدراسات الشرعية
بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة - الجزائر

العدد السادس
ذو القعدة 1426 هـ / ديسمبر 2005م

ISSN 1112 - 6310

مجلة

مخبر الدراسات الشرعية

دورية أكاديمية متخصصة محكمة

تعنى بالدراسات الإسلامية

يصدرها مخبر الدراسات الشرعية

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ قسنطينة ـ الجزائر ـ

العـــدد السادس

ذو القعدة 1426 هـ / ديسمبر 2005 م

ISSN 1112 - 6310

الرئيس الشرفي
مدير المجلة
رئيس التحرير
أ.د. عبد الله بوخلخال
أ.د. نصر سلمان
د. حسن رمضان فحلة

هيئة التحرير

د. سعاد سطحي
د. نذير حمادو
د.عبد الوهاب فرحات
د. كمال لدرع
د. بلقاسم شتوان
د. بوبكر كافي
د. حسان موهوبي
د . مختار نصيرة
د عبد القادر جدي

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد الله بوخلخال
أ . د عبد الله بوجلال
أ.د. عمار طالبي
أ . د عمار مساعدي
أ . د إسماعيل يحيى رضوان
أ . د محمد محدة
أ . د محمد طاهر الجوابي
أ.د. محمد عبد النبي
د . صالح العلي
أ.د. نصر سلمان
أ.د. أبو لبابة طاهر حسين
أ . د أحمد رحماني
أ .د. احميدة عميراوي
أ . د مصطفى ديب البغا
أ.د. سعيد فكرة
أ . د حمزة المليباري
د. محمد اسطنبولي
د . بديع السيد اللحام

المراسلات إلى العنوان الآتي :
مدير مجلة مخبر الدراسات الشرعية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ــ قسنطينة
الهاتف : 031.92.74.28 / الفاكس : 031.92.26.81

ضوابط النشر في المجلة

مجلة مخبر الدراسات الشرعية دورية أكاديمية متخصصة محكمة يشترط أن تتوفر في البحوث والدراسات المقدمة للنشر فيها المواصفات الآتية :

1. أن يكون البحث متّسما بالعمق والأصالة، خاليا من الأخطاء اللغوية والمطبعية.
2. الالتزام بالمنهج العلمي، والموضوعية، وقواعد النشر بها.
3. أن يتضمن البحث قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث، مع ذكر المعلومات الضرورية لها.
4. أن يكون البحث مكتوبا بجهاز الحاسوب، وعلى وجه واحد من الورق.
5. أن لا يزيد البحث عن خمس وثلاثين صفحة، ويقدم في ثلاث نسخ، مع القرص المرن مكتوبا ببرنامج Word 97 أو Word 2000، أو البرنامج الأحدث.
6. أن لا يكون البحث قد نُشر أو أُرسل للنشر في جهة أخرى.
7. تنشر المجلة الأبحاث المكتوبة بالعربية إلى جانب اللغتين الفرنسية والأنجليزية.
8. تخضع الأعمال المرسلة إلى المجلة للتحكيم قبل نشرها، وتخبر إدارة المجلة أصحاب الأبحاث بالرأي النهائي فيها بالقبول أو الرفض.
9. لا يجوز إعادة نشر مواد المجلة إلا بإذن كتابي من إدارة المجلة.
10. لا يحق لصاحب البحث سحب بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير والموافقة على نشره إلا بتقديم أسباب مقنعة.
11. البحوث المقدمة لا ترد لأصحابها سواء نُشرت أو لم تُنشر.
12. **ما ينشر بالمجلة يعبر عن رأي صاحبه ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.**

الحديث الضعيف

(ماهيته ، أنواعه ، أحكامه ، مظانه)

أ.د/ نصر سلمان

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة

لقد أثار العمل والاحتجاج بالأحاديث الضعيفة جدلا كبيرا بين أبناء الأمة الإسلامية، وأسال مدادا غزيرا بين علماء الشريعة مما حدا بنا إلى تناوله قصد بيان ماهيته، وأنواعه ، وأحكامه ،ومظانه عسانا نسهم ولو بقسط يسير في تجلية حقيقته، وبيان الشروط التي يجب توافرها فيه حتى يكون المتعامل به على بينة من أمره، محاولين طرح ذلك كله بإيجاز مفيد من خلال النقاط الآتية :

أولا ـ تعريف الحديث الضعيف :

أ ـ لغة : الضعف بفتح الضاد في لغة تميم وبضمها في لغة قريش خلاف القوة والصحة، ومنهم من يجعل المفتوح في الرأي والمضموم في الجسد[1].

---

1 ـ الفيومي: المصباح المنير : مادة "ضعف"2/494.

ب ــ اصطلاحا: وهو ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن [1].

ثانيا ــ أنواع الحديث الضعيف:

هذه الأنواع لها مسميات معينة أصبحت أعلاما على هذه الأحاديث بحيث يعرف بأنه ضعيف بمجرد ذكره، والناظر في أسباب ردّ الحديث مما يستلزم وصفه بالضعف كثيرة إلا أنها ترجع في الجملة إلى أحد سببين رئيسيين هما:

1 ــ السقط في الإسناد. 2 ــ الطعن في الراوي.

والمراد بالسقط في الإسناد هو انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر عمدا من بعض الرواة أو سهوا منهم وسواء أكان هذا السقط من أول السند أو من وسطه أو من منتهاه.

والسقط على نوعين : سقط ظاهر يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي ومن فوقه إما لأنه لم يدرك عصره أو لم يلقه، وليست له منه إجازة ولذا يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تواريخ الرواة لأنه يتضمن بيان تواريخ مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم ورحلاتهم العلمية.

[1] ــ ابن الصلاح: علوم الحديث. 41 والمقدمة .25 ، وابن كثير: مختصر علوم الحديث.22، والنووي: التقريب ــ بالتدريب ــ 144/1، والسيوطي : تدريب الراوي.144/1.

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء حسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا وهذه الأسماء هي: المعلق، المرسل، المنقطع، المعضل .

وسقط خفي: وهذا لا يتفطن إليه إلا الأئمة الجهابذة المطلعون على طرق الحديث وعلله وله تسميتان هما: المدلّس، والإرسال الخفي .

أما السبب الثاني وهو الطعن في الرواة: والمقصود بذلك فقد شرط العدالة، إما حقيقية إذ يثبت جرح الراوي بكذب أو فسق أو ابتداع ويدخل في هذا الموضوع والمتروك والمنكر .

وإما مجازا بأن لم تثبت عدالة الراوي بسبب الجهالة بعينه، أو بحاله، أو يسمى الراوي باسم غير معين فيكون حديثه مبهما .

وقد ينضاف إلى هذين السببين الرئيسيين أسباب أخرى :

1 ــ كفقد شرط الضبط بحيث إن كان فقد الراوي لشرط الضبط بسبب الغفلة أو كثرة النسيان، أو كثرة الخطأ فيسمى حديثه "المتروك"، وإن كان بسبب اضطراب رواياته فحديثه مضطرب، كما يترتب على فقد شرط "الضبط": "المدرج"، "المقلوب"، "المتحف".

2 ــ فقد شرط السلامة من الشذوذ فينشأ عنه الحديث: "الشاذ" .

3 ــ فقد شرط السلامة من العلة فينشأ عنه الحديث: "المعلول" [1].

[1] ــ أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث .88 ــ 89.

ثالثا ــ أوهى الأسانيد[1]:

قال الحاكم رحمه الله :

1 ــ فأوهى أسانيد الصديق: صدقة الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عنه.

2 ــ وأوهى أسانيد أهل البيت : عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي ــ رضي الله عنه ــ .

3 ــ وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم عن أبيه عن جده، فإن الثلاثة لم يحتج بهم .

4 ــ وأوهى أسانيد أبي هريرة: المري بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عنه .

5 ــ وأوهى أسانيد عائشة: نسخة عند البصريين عن الحارث بن شبل عن أم النعمان عنها .

6 ــ وأوهى أسانيد ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عنه.

7 ــ وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر عن قحذ عن أبيه عن أبان بن أبي عياش عنه.

---

(1) ــ السيوطي : تدريب الراوي 1/145 ــ 146 .

8 ــ **وأوهى أسانيد المكيين:** عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عن ابن عباس.

9 ــ **وأوهى أسانيد اليمانيين:** حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن العباس .

10 ــ **وأوهى أسانيد ابن العباس مطلقا:** السدي الصغير: محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عنه.

11 ــ **وأوهى أسانيد المصريين:** أحمد بن الحجاج بن رشدين عن أبيه عن جده عن قرة بن عبد الرحمن عن كل من روى عنه فإنها نسخة كبيرة.

12 ــ **وأوهى أسانيد الشاميين:** محمد بن قيس المصلوب عن عبيد بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة .

13 ــ **وأوهى أسانيد الخرسانيين:** عبد الرحمن بن مليحة عن نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس.

رابعا ــ حكم العمل بالحديث الضعيف:

تعددت أقوال العلماء في حكم العمل به إلى ثلاثة مذاهب نجملها فيما يأتي:

المذهب الأول:

يعمل به مطلقا إذا لم يذكر في الباب غيره ولا يكون ضعفه شديدا وبه قال أحمد بن حنبل وأبو داود .

قال الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله):

"ضعيف الحديث عندنا أحب من رأي الرجال"[1] لأنه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم النص وقد اعتذر عن مقولة أحمد بأن الضعيف الذي يقدّمه على الرأي ليس الضعيف في الاصطلاح الذي لم تجتمع فيه صفات القبول التي هي شروط الصحيح والحسن، والذي هو القسم الثالث من أقسام الحديث على رأي الترمذي ومن جاء بعده، وإنما الضعيف الذي يقصده أحمد هو الضعيف في اصطلاح المتقدمين إذ كان الحديث عندهم قسمين فقط: صحيح وضعيف، فيشمل الضعيف على تقسيم المتقدمين عن الترمذي الحديث الحسن وهو الذي عناه الإمام أحمد بمقولته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله):

"أول من عرف أنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد روي عن الإمام أحمد أنه كان يعمل بالحديث الضعيف ويجعل مرتلته في العمل بعد فتاوى الصحابة، وأن المسند فيه الأحاديث الضعيفة وأن الإمام أحمد كان يقبل الرواية عن الضعفاء إذا لم يعرفوا بالكذب، فيروي عمن لم يشتهر بالضبط كابن لهيعة وغيره ممن لا يكذبون ويعرفون بالصلاح" [2].

[1] ــ اللكنوي : الأجوبة الفاضلة ،47 .

[2] ــ أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث ، 89 .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) في منهاج السنة:

"إن قولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك ولكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم المجري ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه، وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيحا وإما ضعيفا، والضعيف نوعان :

ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض أئمة الحديث: الضعيف أحب إليّ من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث"[1] .

المذهب الثاني:

يعمل به في فضائل الأعمال كالمستحبات والمواعظ والقصص والترغيب والترهيب وبه قال النووي[2] وعلي القاري وابن حجر الهيثمي[3] وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك [4].

[1] ــ المصدر السابق.91.

[2] ــ الأذكار ، 7 و 217.

[3] ــ اللكنوي: الأجوبة الفاضلة 37 بالنسبة لقول القاري و 42بالنسبة لقول الهيثمي .

[4] ــ أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث ، 92 .

قال الإمام النووي(رحمه الله):

"فإن العلماء من المحدثين والفقهاء يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها به"[1].

وقال الإمام ابن حجر الهيثمي (رحمه الله) :

"قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لأنه إن كان صحيحا في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير[2] .

وفي القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع لشمس الدين السخاوي، سمعت شيخنا ابن حجر— أي العسقلاني المصري — مرارا يقول:

شرط العمل بالحديث الضعيف ثلاثة :

الأول: متفق عليه وهو أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين ومن فحش غلطه.

الثاني :أن يكون مندرجا تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلا [3].

---

[1] — الأذكار ، 7 و 217 .

[2] — اللكنوي : الأجوبة الفاضلة ، 42.

[3] — اللكنوي : الأجوبة الفاضلة ، 43 — 44 .

ومثال الضعيف الذي يعمل به لاندراجه تحت أصل كالحديث الذي أخرجه ابن ماجه في سننه:

حدثنا أبو حامد المرّار بن حمّويه ثنا محمد بن المصطفى ثنا بقية ابن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: "من قام ليلتي العيد محتسبا لله لم يمت قلبه يوم تموت القلوب"[1] في الزوائد إسناده ضعيف لتدليس بقية .

فهذا الإسناد رجاله ثقات، إلا أن ثور بن يزيد قد رمي بالقدر لكنه هنا يروي ما لا صلة له ببدعته، فلا يخل بالاحتجاج به، ومحمد بن مصفّى صدوق كثير الحديث حتى وصفه ابن حجر بأنه حافظ، وقال الذهبي: ثقة مشهور لكن وقعت له في رواياته المناكير وفي سند الحديث بقية بن الوليد وهو من الأئمة الحفاظ صدوق لكنه كثير التدليس عن الضعفاء روى له مسلم متابعة فقط، وهو هنا لم يصرح بما يثبت سماعه للحديث فيكون الحديث ضعيفا.

وقد استحب كثير من العلماء إحياء ليلتي العيدين بذكر الله تعالى وغيره من الطاعات لهذا الحديث الضعيف ونحن نعلم أن قيام الليل والتعبد فيه ورد الحض عليه في القرآن الكريم والسنة الصحيحة والتقرب إلى الله تعالى بالذكر والدعاء مرغب فيه في كل الأحيان والأحوال وكل ذلك يشمل بعمومه ليلتي العيدين وهكذا يتضح لنا أن هذا الحديث الضعيف لم يشرع شيئا جديدا لكنه جاء بجزئية موافقة لأصول الشريعة ونصوصها العامة [2].

---

[1] — ابن ماجه: السنن، كتاب الصيام، باب: "فيمن قام ليلتي العيدين"، 567/1.

[2] — نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، 295 — 296 .

والثالث : ألا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقل

ثم علق ابن حجر على هذه الشروط الثلاثة بقوله: "والأخيران عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه[1].

فائدة :

المقصود بالحديث الضعيف الذي يعمل به في فضائل الأعمال هو الذي يكون ضعفه قابلا للانجبار بغيره كتعدد الطرق ونحوها كالحديث الذي يكون ضعفه ناشئا بسبب انقطاع في سنده كالمعلق والمرسل والمنقطع والمعضل، أو كان بسبب ضعف في ضبط الرجال كالوهم أو الاختلاط أو سوء الحفظ أو كان الضعف بسبب عدم ثبوت العدالة كالمستور ومجهول العين والمبهم.

فهذا النوع هو الذي يعتبر به وينجبر بغيره وهو المراد بقول بعضهم: يعمل به في فضائل الأعمال ونحوها وهذا القسم هو الذي تصح كتابته وروايته للمتابعة والاستشهاد.

أما الذي يكون ضعفه غير منجبر ، ولا يشهد له أصل شرعي ويكون ضعفه ناشئا عن اتهام راويه بالكذب أو الفسق أو فحش الغلط وفحش الغفلة فهذا لا يعمل به إطلاقا لا في الفضائل ولا في غيرها[2].

---

[1] ــ اللكنوي : الأجوبة الفاضلة ، 44 .

[2] ــ أحمد عمر هاشم : قواعد أصول الحديث ، 90.

المذهب الثالث :

لا يعمل به مطلقا وهو مذهب كبار المحدثين كالبخاري ومسلم، والذي حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن معين وبه قال القاضي أبو بكر بن العربي[1] وابن حزم الأندلسي، والشهاب الخفاجي والجلال الدوّاني[2] وعلى هذا جماعة من المتأخرين كالشيخ أحمد شاكر وناصر الدين الألباني.

قال الإمام ابن حزم(رحمه الله):

"ما نقله أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ به إلى النبي ﷺ إلا أن في الطريق رجلا مجروحا بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه.

هذا فضلا عن تشنيع الإمام مسلم في مقدمة صحيحه على رواة الأحاديث الضعيفة والمنكرة وتركهم للصحيحة [3].

خامسا ــ حكم رواية الحديث الضعيف :

أجاز العلماء رواية الحديث الضعيف إذا كان متعلقا بالترغيب والترهيب والقصص والمواعظ بشروط:

1 ــ ألا تتعلق بالأمور العقائدية.

2 ــ ألا تتعلق بالأحكام الشرعية كالحلال والحرام.

---

[1] ــ المصدر نفسه.91.

[2] ــ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، 294.

[3] ــ مسلم : مقدمة الجامع الصحيح إذ أطنب وأطال في ذلك.8/1 ــ 9.

قال الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله):

"إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال أو ما لا يضع حكما، ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[1].

3 ــ أن يرويه بصيغة التمريض: "روي، قيل فيما يروى" ولا يرويه بصيغة الجزم كروى أو قال... إلخ، إذ لا يصوغ روايته بصيغة جازمة في نسبته للرسول ﷺ إذ يكون الجزم فيما ظهرت صحته أو حسنه [2].

سادسا ــ مظان الحديث الضعيف :

1 ــ الكتب التي صنفها مؤلفوها في الرجال الضعفاء :

فهذه في أغلب الأحيان يذكرون نماذج فيها للأحاديث الضعيفة كأمثلة للضعف بسبب رواتها، ومنها:

أ ــ الضعفاء للبخاري.

ب ــ الضعفاء للنسائي.

جـ ــ الضعفاء للعقيلي.

د ــ الضعفاء لابن حبان.

هـ ــ الضعفاء للجوزجاني.

---

[1] الخطيب البغدادي: الكفاية، 133 ــ 134 .

[2] نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، 296.

و ــ الضعفاء للأزدي.

ز ــ الكامل في الضعفاء لابن عدي.

ح ــ ميزان الاعتدال للذهبي.

ط ــ المغني في الضعفاء للذهبي.

ي ــ لسان الميزان لابن حجر.

2 ــ الكتب التي نص العلماء على أنها إذا تفردت بحديث فتلك أمارة على ضعفه:

قال السيوطي في ديباجة كتابه: الجامع الكبير:

"كل ما عزي لهؤلاء الأربعة ــ يعني العقيلي في الضعفاء ، وابن عدي في الكامل في الضعفاء والخطيب البغدادي وابن عساكر ــ أو عزي للحكيم الترمذي في نوادر الأصول أو للحاكم في تاريخه، أو للديلمي في مسند الفردوس فهو ضعيف، فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه" .ا هـ . ونحوها كحلية الأولياء لأبي نعيم. وهذه المصادر لا يختص فيها الضعف باختلال شروط الرواة بل يوجد فيها ما يضعف لقادح آخر في السند أو المتن[1].

3 ــ الكتب التي ألفها العلماء في أنواع من الحديث الضعيف:

ضعفت لغير جرح الرجال مثل الكتب المصنفة :

---

[1] ــ نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، 297 ــ 298 .

أ ــ في المراسيل (كالمراسيل لابن أبي داود، وابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلائي)

ب ــ والعلل (كعلل الحديث ومعرفة الرجال لابن المديني، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد، والتمييز لمسلم، والعلل الكبير والعلل الصغير للترمذي وعلل الحديث لابن أبي حاتم، والعلل للدارقطني...).

ج ــ و المصحّف (كإصلاح خطإ المحدثين للخطابي، ورسالة التظريف في التصحيف للسيوطي وككتاب تصحيفات المحدثين لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري.

فهرس العدد:

كلمة سماحة مدير الجامعة .

كلمة مدير المخبر.

تفرد الراوي وأثره في نقد الحديث..... 9

د/ أبوبكر كافي

ماهية علم الزوائد وأهميته..... 23

د/ محمد خالد اسطنبولي

الوحدة الموضوعية للمنقطع، والمرسل، والمعضل، والمدلس..... 34

د/حكيمة حفيظي

ابن الأمين الأندلسي وكتابه،الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام..... 56

د/ مصطفى محمد حميداتو

الحديث الضعيف (ماهيته ، أنواعه ، أحكامه ، مظانه)..... 109

أ.د/ نصر سلمان

الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه "المنهاج في ترتيب الحجاج"..... 123

بقلم: الدكتور مسعود فلوسي

منهج للاجتهاد في استخراج حكم الشرع (التلازم بين النص والرأي، و القديم والحديث؟)..... 143

أ.د. لشهب أبو بكر

نزع و زرع الأعضاء في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية 170

د.أ / الأمين شريط

تعديل قانون الأسرة الجزائري (الأسباب – المراحل – أهم التعديلات)... 200

د/ سعاد سطحي

الولي وعقد الزواج في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي..... 216

أ/عبد الرزاق بوضياف

مراتب المصالح الشرعية 267

د/كمال لدرع

قواعد المقاصد عند الإمام عز الدين ابن عبد السلام المتوفى **660**هـ 300

د. علي عزوز

الفقه الإسلامي بين الجمود والإحياء..... 323

د.نوار بن الشلي

مولد النبي الأمي والبشارة به في القرآن الكريم والكتب السابقة..... 342

د/ بلقاسم شتوان

دور المؤسسات الأكاديمية في تأطير وعقلنة الدراسات الحديثية..... 358

د/ حسن رمضان فحلة

الأخلاق ضرورة دينية وحضارية..... 398

أ/ فائزة اللبان

دور القيم في مواجهة العولمة..... 410

د. منصور رحماني

427 .....

حكمة مشروعية الزواج في الإسلام.....

د/ نذير حمادو

438 .....

التصوف الإسلامي –حقيقته وأطواره.....

د.عبد الوهاب فرحات